الأمم المتحدة

A/C.2/61/SR.6

الجمعية العامة

الدورة الحادية والستون

Distr.: General
18 December 2006
Arabic
Original: English

الوثائق الرسمية

اللجنة الثانية

محضر موجز للجلسة السادسة

المعقودة في المقر، نيويورك، يوم الأربعاء، ٤ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٦، الساعة ١٠/٠٠

الرئيس: السيد فونسيكا (نائب الرئيسة) ..... (البرازيل)

وفيما بعد: السيدة إنتلمان (الرئيسة) ..... (إستونيا)

المحتويات

المناقشة العامة (تابع)

هذا المحضر قابل للتصويب. ويجب إدراج التصويبات في نسخة من المحضر وإرسالها مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني **في غضون أسبوع واحد من تاريخ نشره** إلى: Chief of the Official Records Editing Section, room DC2-0750, 2 United Nations Plaza.

وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في ملزمة مستقلة لكل لجنة من اللجان على حدة.

06-55339 (A)

أثناء غياب السيدة إنتلمان (إستونيا)، تولى السيد فونسيكا (البرازيل)، نائب الرئيسة، رئاسة الجلسة.

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/١٠.

المناقشة العامة (تابع)

١ - **السيد وولف** (جامايكا):رحب بالاهتمام الذي أولي في الاجتماع الرفيع المستوى الذي عقد في الآونة الأخيرة بين المجلس الاقتصادي والاجتماعي، ومؤسسات بريتون وودز، ومنظمة التجارة العالمية ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد)، لدعم جهود التنمية التي تبذلها البلدان المتوسطة الدخل، نظرا لأن الشواغل الخاصة بالبلدان الأخيرة كانت تُغفَل أحيانا بسبب ارتفاع دخل الفرد فيها نسبيا. وفيما يتعلق بالديون الخارجية والتزامات خدمة الديون، على سبيل المثال، لا يوجد حاليا حل دولي منهجي في الأفق للبلدان المنخفضة الدخل والمتوسطة الدخل، ولم يوجد أي حل من هذا القبيل للمشاكل ذات الصلة بالديون المستحقة للدائنين من القطاع الخاص.

٢ - واستطرد قائلا إن تحرير التجارة لم يحقق دائما الفوائد الاقتصادية المتوقعة ورتب الانخفاض في معدلات التبادل التجاري وتضعضع الترتيبات التجارية التفضيلية الطويلة الأمد أثرا سلبيا على مكاسب النقد الأجنبي، وأدى إلى تفاقم حالة ميزان المدفوعات. ولذلك يحث المجتمع الدولي على عدم التردد في التزامه بالعمل تجاه تحقيق النتائج ذات الوجهة الإنمائية لبرنامج عمل الدوحة.

٣ - وأردف قائلا إن هناك حاجة ملحة لإجراء تغييرات مؤسسية وفي السياسات على جميع المستويات لكفالة تحقيق التكامل الاقتصادي على نحو أوسع. ويمكن أن تؤدي الأمم المتحدة دورا حاسما في هذا الصدد باتخاذ إجراءات متضافرة في التجارة، والديون والمساعدة الإنمائية. وكانت جامايكا تأمل في اختتام المفاوضات مبكرا لتنفيذ أحكام مؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥ ذات الصلة بعمل المجلس الاقتصادي والاجتماعي، نظرا لأن تعزيز التعاون الدولي من أجل تحقيق النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة يتوقف على توفير الموارد الكافية للمجلس للنهوض بمسؤولياته الإضافية على النحو الذي وافق عليه زعماء العالم في عام ٢٠٠٥. ومن الأهمية بنفس القدر تعزيز التعاون بين منظومة الأمم المتحدة والمؤسسات المالية والتجارية والإنمائية المتعددة الأطراف الأخرى، لتوفير خطة لإجراء حوار حقيقي بشأن القضايا التي تمس الشعوب التي تعاني من الفقر.

٤ - ومضى قائلا إن فعالية الحوار المتعدد الأطراف تتوقف على تعزيز صوت البلدان النامية واشتراكها في الإدارة الاقتصادية العالمية. وينبغي وضع جداول زمنية نهائية ومحددة لاتخاذ إجراءات عاجلة من أجل إجراء إصلاح شامل لهياكل إدارة المؤسسات المالية الدولية. وفضلا عن ذلك، يتطلع وفد بلده إلى تقرير الفريق الرفيع المستوى المعني بالإتساق على نطاق المنظومة في مجالات التنمية، والبيئة والأنشطة الإنسانية، وإلى إتخاذ تدابير صارمة لتعزيز دور الأمم المتحدة كأداة للتنمية على الصعد الوطنية والإقليمية والعالمية.

٥ - وأضاف قائلا إن تعزيز الخطة الإنمائية يعني أيضا ضرورة التنفيذ الكامل للشراكة العالمية من أجل التنمية. ومازال الافتقار إلى الموارد اللازمة للتنفيذ الكامل للأهداف الإنمائية للألفية والأهداف الإنمائية الأخرى مسألة مثيرة لقلق متزايد. ومما يدعو للأسف أن القرار المتعلق بمتابعة النتائج المتعلقة بالتنمية لمؤتمر القمة العالمي يعكس فحسب اللغة المتفق عليها للوثيقة الختامية للقمة بدلا من تقديم اقتراحات محددة لتعزيز الخطة الإنمائية. ونتيجة لذلك، عجز المجتمع الدولي عن إعداد الإطار اللازم للتنفيذ الفعلي للشراكة العالمية من أجل

التنمية الذي يتسم بأهمية بالغة لإيجاد نظام مالي واقتصادي واجتماعي عالمي أكثر إنصافا وتوازنا.

٦ - واختتم بدعوة البلدان إلى توفير الموارد اللازمة لدعم الدول النامية الجزرية الصغيرة في الجهود التي تبذلها لمواجهة تحديات البيئة العالمية، وانضم إلى المتحدثين السابقين في تأكيد أهمية جعل التنمية المستدامة سياسة رئيسية لجميع البلدان. ونظرا لضعف جامايكا أمام الأعاصير والكوارث الطبيعية الأخرى، فإنها تدرك جيدا الحاجة الملحة لمعالجة القضايا البيئية وإنشاء آليات للاستجابة للكوارث؛ ولذلك فإنها ترحب بإنشاء الصندوق المركزي للاستجابة لحالات الطوارئ.

٧ - **السيد التينيجي** (الإمارات العربية المتحدة): قال إن الملايين من الأشخاص مازالوا يعانون من الأمراض المزمنة، والفقر المدقع، والبطالة، والنزاع المسلح، والإرهاب والاحتلال الأجنبي، وجميعها يعوق التنمية المستدامة ويهدد السلم والأمن الدوليين. ولذلك فإنه يعيد تأكيد أهمية التنمية بوصفها أفضل طريق لتحقيق الأمن، والاستقرار والازدهار للجميع. وفي حين أثنى على المبادرات الإيجابية من بعض الدول المتقدمة النمو فيما يتعلق بالمساعدة الإنمائية وتخفيف عبء الديون، دعا جميع أصحاب المصلحة إلى اتخاذ الخطوات الضرورية للتعجيل بتنفيذ جميع التوصيات والقرارات المعتمدة في المؤتمرات الدولية الرئيسية ومؤتمرات القمة المتعلقة بالتنمية وأعرب عن الأمل في أن تتمكن جميع الأطراف من حل خلافاتها من أجل استئناف جولة مفاوضات الدوحة في أقرب وقت ممكن.

٨ - واختتم قائلا إن استراتيجية التنمية الوطنية للإمارات العربية المتحدة تركز على الاستخدام الرشيد لموارد النفط وإنشاء هياكل أساسية للتنمية في القطاعات الاقتصادية الأخرى، بهدف تنويع مصادر دخلها. ونتيجة لذلك، يمثل الآن القطاع غير النفطي ٦٧ في المائة من الدخل القومي الإجمالي. وتركز استراتيجية التنمية التي اعتمدتها الإمارات العربية المتحدة على تنمية الموارد البشرية، وتشجيع القطاع الخاص لأداء دور أكثر فعالية في التنمية الاقتصادية، وتطبيق تكنولوجيات المعلومات والاتصالات الجديدة، وإدماج الأبعاد البيئية في خطط التنمية الوطنية والاسهام في الشراكة الدولية وجهود التنمية بطرق مختلفة. وقد بلغت المساعدة الإنمائية التي قدمتها الإمارات العربية المتحدة ٣,٦ في المائة من دخلها القومي الإجمالي. وعلاوة على ذلك، يعتبر البلد واحدا من أكبر أسواق العمالة في الشرق الأوسط. وبلغ مجموع التحويلات السنوية لليد العاملة الأجنبية ٢٢ بليون دولار تقريبا.

٩ - **السيد شوكت** (العراق): قال إنه يمكن خلق اقتصاد مزدهر ومتسم بطابع العولمة عن طريق التعاون التكنولوجي الدولي، شريطة ضمان تحقيق التنمية البشرية المستدامة وسد الفجوة التي تفصل الدول المتقدمة النمو والدول النامية عن أقل الدول نموا. ويرى العراق أن التنمية المستدامة تسير جنبا إلى جنب مع احترام حقوق الإنسان، والتوزيع العادل للثروة، واحترام دور المرأة في عملية التنمية. وفي العراق، يؤدي عدم الاستقرار والإرهاب إلى إعاقة التعمير والتنمية، وقد طرح رئيس الوزراء مبادرة مصالحة وطنية لتهيئة الأوضاع التي ستتيح للحكومة معالجة الفقر والبطالة.

١٠ - واستطرد قائلا إن التكيف مع العولمة والتجارة الحرة تشكل صعوبات خاصة للبلدان النامية. وتدعو الحاجة إلى أن يقدم المجتمع الدولي ومؤسسات تمويل التنمية المتعددة الأطراف والثنائية الأطراف المعونة بدون شروط سياسية لتخفيف العبء الناتج عن انخفاض إيرادات البلدان التي مازالت تعتمد بصورة كبيرة على صادرات السلع الأساسية. وقد ساعد صندوق النقد الدولي والبنك الدولي العراق لاتخاذ خطوات لاستخدام إيرادات النفط لإصلاح الهياكل الأساسية

وتنويع مصادر الدخل. ويعرب العراق عن تقديره للمساعدة التي تلقاها، مثل تخفيض الديون المستحقة لنادي باريس بنسبة ٨٠ في المائة، وأعرب عن أمله في الحصول على المزيد من المساعدة لتخفيض عبء ديونه أو إلغائها. وقد فعلت المساعدة المالية المقدمة من الدول المانحة الكثير لخلق التفاؤل، وناشدها أن تفي بالتزاماتها لمساعدة بلده في التطور والاندماج في الاقتصاد العالمي. وفي هذا الصدد، شكلت الحكومة فريق اتصال دولي للبلدان والمنظمات الدولية الراغبة في المساعدة في إعادة إعمار العراق خلال مرحلته الانتقالية. وتدرك الحكومة أن الإدارة الرشيدة وتسوية القضايا السياسية والأمنية شرطان أساسيان للتقدم.

١١ - ومضى قائلا إنه برغم انشغال الحكومة بالحالة الداخلية، فإنها تسعى إلى استعادة وضعها كفاعل إقليمي ودولي وتعمل مع الأصدقاء والمجتمع الدولي من أجل إقامة دولة فلسطينية عاصمتها القدس. وتقف إلى جانب شعب لبنان في محاولته للتعافي من الاعتداء الإسرائيلي في الآونة الأخيرة.

١٢ - واختتم قائلا إن جميع الشعوب تهتم بحماية أجيال الحاضر والمستقبل من الكوارث الطبيعية والأمراض، وبخاصة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، الذي يرتب آثارا هائلة على عملية التنمية. والعراق مؤمن بدور الأمم المتحدة في معالجة المشاكل الدولية، ويعلن تضامنه مع المجتمع الدولي في الجهود المبذولة لتحقيق التنمية المستدامة والاستقرار الاقتصادي.

١٣ - **السيد موبوري – مويتا** (كينيا): قال إن هناك علامات قليلة على التقدم، مثل إنشاء لجنة بناء السلام، ومجلس حقوق الإنسان وإنشاء الصندوق المركزي للاستجابة لحالات الطوارئ. ومع ذلك، أظهر بطء وتيرة إصلاح المجلس الاقتصادي والاجتماعي أن التزام شركاء التنمية متأرجح.

١٤ - وفي حين أعرب عن تقديره للجهود المبذولة من خلال مبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون (هيبك)، أشار مع القلق إلى أن قضية الديون تؤثر بصورة خطيرة على بلدان أخرى منخفضة الدخل ومتوسطة الدخل، مثل كينيا.

١٥ - وأعرب عن أمله في قيام نظام تجاري عادل وقائم على القواعد لكي يتمكن منتجو المواد الأولية الزراعية من الحصول على تعويض عادل ومستقر لمنتجاتهم. وكشف انهيار مفاوضات جولة الدوحة عن عدم إحساس صارخ بمحنة البلدان النامية. ويجب إيلاء اهتمام خاص للتطورات الحاصلة في الساحة التجارية الدولية وبناء القدرات في البلدان النامية لكي تشترك بصورة فعالة في التجارة الدولية والمنتديات ذات الصلة. وفي هذا السياق، دعا إلى تعزيز الأونكتاد.

١٦ - وفي معرض وصف الأداء الاقتصادي الإيجابي للاقتصاد الكيني، قال إن من المتوقع أن يصل معدل النمو إلى مستوى أقل قليلا من ٦ في المائة في عام ٢٠٠٦. ويتمثل الهدف الرئيسي للحكومة في إستعادة النمو الاقتصادي في إطار تضخم منخفض قابل للاستمرار، وخفض الاختلالات المالية والاقتراض المحلي، وميزان مدفوعات قوي.

١٧ - وأضاف قائلا إن حالة البيئة ظهرت كعامل حيوي للتنمية، وشرعت كينيا في إجراء مشاورات بشأن الإطار المؤسسي للأنشطة البيئية وتكليف الفريق الرفيع المستوى المعني بالإتساق على نطاق المنظومة في مجالات التنمية، والبيئة والأنشطة الإنسانية. وهي على استعداد للعمل مع المجتمع الدولي لكفالة إيلاء الإهتمام الواجب للتنمية المستدامة.

١٨ - وفي الختام، ركز الانتباه على العمل المضطلع به في إطار جدول أعمال الموئل لكبح المشكلة المتنامية المتعلقة

بتطوير الأحياء الفقيرة وتحسين التصحاح والنظافة الشخصية، ودعا إلى إيلاء قضايا المستوطنات البشرية أولوية أكبر.

١٩ - **السيدة إنتريانو** (السلفادور): قالت إن السلفادور، بوصفها بلدا متوسط الدخل، تواجه تحديا كبيرا لتحقيق النمو الاقتصادي المستدام الذي يتيح لها تمويل تخفيف حدة الفقر فيها، وتوفير وظائف مربحة لتعزيز الاستقرار الاجتماعي، والأمن والديمقراطية المستدامة. واستبعاد البلدان المنخفضة الدخل والمتوسطة الدخل من المساعدة الإنمائية الرسمية كثيرا ما يؤثر على برامجها الإنمائية الوطنية وقدرتها على تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. وينبغي أن تقيم البلدان النامية شراكات اجتماعية حقيقية وأحلاف استراتيجية مع البلدان المتقدمة النمو في مكافحتها للفقر.

٢٠ - واستطردت قائلة إن السلفادور مازالت ملتزمة بالجهود المبذولة في إطار التعاون فيما بين بلدان الجنوب، ولكنها تعترف بأن من الأهمية البالغة مع ذلك تعزيز الروابط مع البلدان المتقدمة النمو عن طريق الوصول إلى الأسواق والتدفقات المالية للاستثمار المنتج. ويجب أن تسد البلدان النامية الفجوة الرقمية وأن تحسِّن التعليم على جميع المستويات. وعلاوة على ذلك، ينبغي أن تشجع بناء القدرات وتسهل الوصول، في جملة أمور، إلى تكنولوجيات المعلومات والاتصالات.

٢١ - وفي الختام، أعادت تأكيد الأهمية التي تعلقها حكومتها على قضية الهجرة والتنمية، والدور الأساسي لصناديق وبرامج الأمم المتحدة في تنفيذ الاستراتيجيات الإنمائية الوطنية والبحث عن آليات تمويل جديدة لبرامج القضاء على الفقر. وبالإرادة السياسية الضرورية، يستطيع المجتمع الدولي خلق بدائل جديدة للتنمية من شأنها أن تسهم في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية.

٢٢ - **السيدة إنختستسيغ** (منغوليا): قالت إن التقدم التكنولوجي سريع الآن لدرجة أن الأسرة البشرية أصبحت تعتمد بعضها على بعض بدرجة لم تُعرف من قبل. وأخطار وتحديات القرن الحادي والعشرين مترابطة بالمثل. ويؤدي الإرهاب، والجريمة المنظمة عبر الوطنية، والاتجار غير المشروع بالمخدرات، والعنف، والتعصب الديني وغيره إلى زيادة تفاقم الدائرة المهلكة من الفقر، والأمراض المعدية وتدهور البيئة. وعلى المجتمع الدولي مسؤولية مشتركة لمعالجة هذه المخاطر بالوفاء بالالتزامات التي تعهد بها في اجتماعات القمة المختلفة وبتنفيذ شراكة عالمية من أجل التنمية.

٢٣ - واستطردت قائلة إن النمو الاقتصادي العالمي مازال بطيئا لدرجة لا تمكن المجتمع الدولي، ولا سيما البلدان النامية، من تحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا. ويجب مضاعفة الجهود لاستئناف المفاوضات التجارية المتعددة الأطراف في أسرع وقت ممكن، لإمكان الوفاء بالوعود الإنمائية لجولة الدوحة. ويجب وضع احتياجات ومصالح البلدان النامية في صُلب المفاوضات، وينبغي تزويدها بالتمويل اللازم للتنمية، بما في ذلك المساعدة الإنمائية الرسمية وإعطائها فرصا أكبر للوصول إلى الأسواق.

٢٤ - ومضت قائلة إن منغوليا تعلق أهمية خاصة على تنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية وقد أدمجتها في المبادئ التوجيهية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية للبلد. وتتوقع أن تحقق معظم أهدافها المتعلقة بالتعليم، ونوع الجنس، وصحة الطفل والأم، ومكافحة الأمراض بحلول عام ٢٠١٥، ولكن مازالت أهداف تخفيض معدلات الفقر إلى النصف وضمان الاستدامة البيئية مصدرا مثيرا للقلق. وتمارس الحكومة تدابير معينة سريعة الأثر لتخفيف حدة الفقر وإدرار الدخل، ولكنها ستحتاج إلى تعاون فعلي مع شركائها في التنمية لتحقيق النجاح.

٢٥ - واختتمت قائلة إن المجتمع الدولي وضع أهدافا محددة لمعالجة الاحتياجات الخاصة للبلدان النامية غير الساحلية، وقد عُقد الاجتماع الأول لرؤساء دول وحكومات تلك البلدان في الآونة الأخيرة في هافانا، كوبا. وأعاد الاجتماع تأكيد الحاجة إلى تنفيذ برنامج عمل ألماتي وتوافق آراء ساو باولو. وتحتاج البلدان النامية غير الساحلية إلى التزام معزز من المجتمع الدولي، من خلال الدعم المالي والمساعدة التقنية، لبناء قدرتها التصديرية والتغلب على معوقاتها الطبيعية. وكانت منغوليا تروج بنشاط مصالحها في مفاوضات جولة الدوحة، وقدمت اقتراحات لتحسين المواد ٥ و٧ و١٠ من الاتفاق العام للتعريفات الجمركية والتجارة، من أجل تبسيط الإجراءات المتعلقة بالمرور العابر للسلع. وكانت تسعى إلى استكمال ترتيبات ثلاثية الأطراف مع الصين والاتحاد الروسي لتسهيل المرور العابر عن طريق أكبر ممر بري في العالم. وفي رأيها أنه ينبغي تنظيم المرور العابر باتفاق كامل متعدد الأطراف. وفي عام ٢٠٠٣، اشتركت منغوليا في الاجتماع الوزاري الدولي المعني بالتعاون في مجال النقل العابر الذي عقد في ألماتي، وفي عام ٢٠٠٥، حضرت اجتماع وزراء التجارة للبلدان النامية غير الساحلية الذي عقد في أسانسيون وهونغ كونغ. وعرضت أيضا استضافة الاجتماع المقبل لوزراء التجارة في عام ٢٠٠٧، كخطوة أخرى تجاه تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية وبرنامج عمل ألماتي.

٢٦ - **السيد مائيما** (ليسوتو)، تكلم بالنيابة عن الدول الأعضاء في الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي، فدعا جميع أصحاب المصلحة إلى بذل جهود متضافرة نحو تنفيذ الوثيقة الختامية لمؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥ وقرار الجمعية العامة ٦٠/٢٦٥ في الوقت المناسب.

٢٧ - واستطرد قائلا إن منطقة الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي سجَّلت معدل نمو بلغت نسبته بوجه عام ٥ في المائة بالأرقام الحقيقية، مقابل ٤,١ في المائة في عام ٢٠٠٤. بيد أنه مازال أدنى من معدل النمو المستهدف للأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا، بما في ذلك الأهداف الإنمائية للألفية. والحرب ضد الفقر بعيدة عن كسبها. ويستمر الفقر المدقع في التزايد في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى وفي منطقة الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي، ويمثل العقبة الرئيسية أمام تحقيق أهداف التنمية. وقد أنشأ مؤتمر قمة الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي الذي عقد في لوسوتو في آب/أغسطس عام ٢٠٠٦، فرقة عمل مشتركة بين الوزارات للعمل مع أمانة الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي في خارطة طريق للقضاء على الفقر. وناشد المجتمع الدولي مواصلة تقديم المساعدة إلى المنطقة في بناء القدرات، وتعبئة الموارد ونقل التكنولوجيا، وفي تحسين الإنتاجية الزراعية. ولا يمكن بالكاد المبالغة في أهمية التنمية الزراعية والريفية في القضاء على الفقر. وتنمية الزراعة يمكن أن تكون الوسيلة لتحسين حياة ٨٠ في المائة من سكان المنطقة الذين يقعون الآن في شراك الفقر المدقع. ويعيش ما يربو على ٧٥ في المائة من السكان على الزراعة، ولكنهم مازالوا يعتمدون إلى حد كبير على الأدوات الأساسية وتقلبات المناخ. وتؤدي الممارسات المشوهة للتجارة في أسواق العالم إلى تفاقم مشاكل القطاع الزراعي. ومن المؤسف أن اللجنة كانت قليلة الاهتمام بالزراعة والتنمية الريفية. وكان ينبغي أن يكون الموضوع بندا منتظما في جدول أعمالها.

٢٨ - ومضى قائلا إن منطقة الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي تواجه تحديات كثيرة، بما في ذلك وباء فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، والكوارث الطبيعية، وتدهور البيئة والتصحر، وتغير المناخ، وعبء الديون والتهميش بوجه عام داخل النظام الاقتصادي العالمي. وقد قررت الجماعة، في اجتماع القمة الذي عقدته مؤخرا، زيادة التدخل لمكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز في سياق إعلان ماسيرو لعام ٢٠٠٤. وناشد المؤسسات المتعددة الأطراف،

ووكالات الأمم المتحدة والمانحين الثنائيين مواصلة دعم جهودها في قضايا الصحة والقضايا ذات الصلة.

٢٩ - وأردف قائلا إن المنطقة شرعت في عدد من الإصلاحات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، بما في ذلك الانتخابات الديمقراطية التي جرت في الآونة الأخيرة في تنزانيا، وجمهورية الكونغو الديمقراطية وزامبيا. بيد أن عبء الديون يحول دون قيام بلدان المنطقة بالاستثمار في القطاعات الإنتاجية وتحقيق أهدافها الإنمائية. وقد استفادت بعض البلدان من مبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون (هِيبِك)، واستفادت أخرى من المبادرة المتعددة الأطراف لتخفيف عبء الديون. وتعرب الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي عن تقديرها لجهود مجموعة الثمانية في هذا الصدد، وتدعو الدائنين المتعددين والثنائيين الآخرين إلى مد نطاق مبادرة الهِيبِك والمبادرة المتعددة الأطراف لتخفيف عبء الديون لتشمل جميع البلدان المثقلة بالديون في المنطقة.

٣٠ - واستطرد قائلا إن بلدان الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي مترعجة للغاية بسبب انهيار مفاوضات جولة الدوحة. ودعا إلى استئناف المفاوضات بدون مزيد من الإبطاء، وحث الأطراف الرئيسية على التفاوض بنية حسنة. كما حث على الإصلاح الفوري للنظام التجاري الدولي، وأضاف قائلا إنه ينبغي إصلاح منظمة التجارة العالمية لجعلها ديمقراطية، وشفافة وغير تمييزية وشاملة.

٣١ - واختتم قائلا إن الحاجة تدعو أيضا إلى تنفيذ توافق آراء مونتيري بصورة كاملة، وينبغي بذل الجهود لتحقيق الرقم المستهدف للمساعدة الإنمائية الرسمية البالغ ٠,٧ في المائة من الناتج القومي الإجمالي. ولتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية في البلدان النامية، يجب أيضا الوفاء بتعهد إضافي يبلغ ٥٠ بليونا من دولارات الولايات المتحدة. وترحب الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي بالتزام مجموعة الثمانية والاتحاد الأوربي بزيادة المعونة لأفريقيا بمبلغ ٢٥ بليونا من دولارات الولايات المتحدة سنويا بحلول عام ٢٠١٠.

٣٢ - **السيد روسيلّي** (أوروغواي): قال إن الطريق الوحيدة لتحقيق هدف التنمية المستدامة هو بكفالة الحكم الديمقراطي الكامل، واحترام سيادة القانون وحقوق الإنسان وحماية البيئة، وبمكافحة الفساد وكفالة الإدارة السليمة للمالية العامة والشؤون النقدية. وفي الوقت ذاته، يجب أن يبذل المجتمع الدولي جهودا منسقة للقضاء على الفقر. وينبغي أن يقوم بتحرير التجارة الدولية وزيادة المعونة الإنمائية بتحديد مصادر بديلة للتمويل.

٣٣ - واستطرد قائلا إن على الأمم المتحدة أن تقوم بدور بالغ الأهمية في إضفاء الطابع الديمقراطي على فوائد العولمة. ويجب أن تتحقق الالتزامات المتعهد بها في اجتماعات القمة الكثيرة التي عُقدت في الآونة الأخيرة، وبخاصة من جانب البلدان المتقدمة النمو، عن طريق موارد مالية إضافية. ومن شأن إصلاح المجلس الاقتصادي والاجتماعي تعزيز دورها وسلطتها. بيد أنه يجب أن تضمن الأمم المتحدة أن التدابير المتعلقة بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية تمتد إلى البلدان التي بلغت بالفعل، بجهد كبير، مستويات متوسطة للتنمية. وهذه البلدان ممنوعة حاليا في الواقع من الحصول على المساعدة الإنمائية الرسمية؛ وفي تلك البلدان تعيش نسبة ٩٠ في المائة من سكان أمريكا اللاتينية في فقر مدقع. وبلدان مثل بلده في حاجة بوجه خاص إلى تمويل التنمية لتحرير أموالها من أجل تحقيق أهدافها.

٣٤ - وأردف قائلا إن حكومته ملتزمة بتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية وقد وضعت مجموعة برامج لتلبية الاحتياجات الأساسية للأشخاص الذين يعيشون في فقر مدقع. والطريقة الوحيدة للقضاء على الفقر المدقع هي بتوفير وظائف مضمونة. ويتمثل أحد العناصر الرئيسية للاستراتيجية الإنمائية

لأوروغواي في العمل مع القطاع الخاص لخلق مناخ موات للمشاريع التجارية الجديدة.

٣٥ - ومضى قائلا إن حكومته تعمل أيضا على تحرير النظام التجاري الدولي. وينبغي أن يكون هذا النظام مفتوحا وغير تمييزي؛ وينبغي أن يشمل الزراعة ويكفل الوصول إلى الأسواق بصورة أعدل، بما فيها أسواق البلدان المتقدمة النمو. وينبغي بذل كل جهد لإستئناف مفاوضات جولة الدوحة. ويجب أن يكون تحرير التجارة مصحوبا بتدابير أخرى، بما فيها زيادة المساعدة الإنمائية الرسمية. ورحب بالقرار الذي اتخذته خمسة بلدان متقدمة النمو للوفاء بالرقم المستهدف للمساعدة الإنمائية الرسمية البالغ ٠,٧ في المائة من الناتج القومي الإجمالي، وأشار إلى أنه جرى التعهد بالالتزام منذ حوالي ٤٠ عاما. وقال إن حكومته مهتمة أيضا بالمقترحات المتعلقة بالأشكال الابتكارية والإضافية لتمويل التنمية مثل المبادرة المتعلقة بمكافحة الجوع والفقر. وينبغي مضاعفة التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات المالية المتعددة الأطراف لتعبئة أموال التنمية الأساسية. وفيما يتعلق بالديون الخارجية، من الأهمية تحقيق التوازن بين الوفاء بالالتزامات القائمة والحاجة إلى أن تكون الأموال متاحة للأغراض المحلية.

٣٦ - وأضاف قائلا إنه ينبغي أن يُنظر إلى الهجرة الدولية في سياق عالمي. والحوار والتعاون الدوليان لازمان من أجل حماية المهاجرين وأسرهم من الاستغلال. والحوار الرفيع المستوى بشأن الهجرة الدولية والتنمية الذي جرى في الآونة الأخيرة يمثل نموذجا ممتازا في هذا الصدد، وسيدرج الموضوع أيضا في جدول أعمال القمة المقبلة للأمريكتين، المقرر عقدها في مونتفيديو.

٣٧ - واختتم قائلا إن التعاون الدولي ضروري لتجنب تدهور البيئة، ولتعزيز الامتثال للاتفاقات المعتمدة في المؤتمر المعني بالبيئة والتنمية في عام ١٩٩٢ وفي مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة. وفيما يتعلق بأوروغواي، تعني التنمية المستدامة احترام احتياجات أجيال الحاضر والمستقبل على حد سواء. ويجب أن تنهض كل دولة بمسؤوليتها لكي تحمي بصورة نشطة بيئة أراضيها ومياهها، مع الاشتراك اليقظ للمجتمع المدني. وعلى الصعيد الوطني، تمتثل أوروغواي لجميع التزاماتها البيئية بموجب الصكوك القانونية الدولية المختلفة.

٣٨ - **السيد كاو** (فيجي): قال إن إعادة هيكلة وتبسيط عمل الجمعية العامة واللجنة يجب أن يشملا تنفيذ ومتابعة نتائج المؤتمرات الرئيسية ومؤتمرات القمة بدون الإقلال من قيمة أي بند من بنود جدول الأعمال ذات الأهمية البالغة للبلدان النامية، مثل تلك المتعلقة بالديون، والتجارة، والسلع الأساسية وتمويل التنمية.ولذلك يجب أن تركز اللجنة على تحديد أفضل الطرق والوسائل لضمان أن تعزز المنظمة بصورة فعالة تنفيذ أهداف المؤتمرات الرئيسية ومؤتمرات القمة التي تعقدها الأمم المتحدة، ولا سيما الأهداف والمرامي الإنمائية المتفق عليها دوليا، على النحو الوارد في إعلان الألفية، وتوافق آراء مونتيري، وخطة جوهانسبرغ للتنفيذ وبما في ذلك استراتيجية موريشيوس لمواصلة تنفيذ برنامج العمل من أجل التنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية.

٣٩ - واستطرد قائلا إن فيجي تدرك أهمية الجانب المتعدد الأبعاد للهجرة، وتؤيد فكرة مواصلة الحوار في الموضوع. وفي حين تتسم البرامج الإقليمية والثنائية الأطراف بالأهمية، هناك حاجة إلى اتباع نهج دولي في سياق أنشطة وبرامج الأمم المتحدة. وستواصل فيجي دعم التدابير الرامية إلى تخفيض تكاليف تحويل المبالغ المحولة والتأكد من حماية حقوق المهاجرين. وينبغي معالجة قضايا قدرة اليد العاملة على الانتقال بحرية، والأمن المتكامل، ورقابة الحدود والهجرة المنظمة، وذلك على أساس الشراكة على جميع المستويات.

٤٠ - وأردف قائلا إن العولمة تحدث تغييرات هامة تؤثر بصورة مباشرة وغير مباشرة في سبل العيش في الدول الأعضاء. وفي الوقت الذي تُخلَق فيه الفرص والثروات، تصبح البلدان النامية الأفقر في الجنوب مهمشة بصورة متزايدة. والقواعد التجارية المتعددة الأطراف الصادرة عن منظمة التجارة العالمية تخدم مصالح البلدان المتقدمة النمو، وأدت إلى توسيع الفروق، وزيادة التهميش وزيادة الفقر العالمي سوءا. وتعليق جولة الدوحة للتنمية أدى إلى زيادة اقتناع وفد بلده بأن القواعد التجارية المتعددة الأطراف ينبغي أن تكون أكثر مرونة لإمكان معالجة مصادر قلق بلدان مثل بلده فيما يتعلق بالتنمية. وفي هذا الصدد، حث جميع الوفود إلى الدعوة إلى الاستئناف المبكر لمحادثات منظمة التجارة العالمية المعلقة.

٤١ - واختتم قائلا إنه يجب تنفيذ استراتيجية موريشيوس وينبغي أن يوضع في أقرب وقت ممكن إطار عمل واستراتيجية واضحان وعمليان لتعبئة الموارد وتعزيز مبادرات الشراكة. وينبغي مد الدعم المقدم لإعداد استراتيجيات وطنية للتنمية المستدامة بين الدول الجزرية الصغيرة النامية ليشمل بناء القدرات. ويرحب وفد بلده بالدعوة التي وجهها الأمين العام لزيادة الدعم من المجتمع الدولي ويحث على وجه التحديد شركاء فيجي في منطقة المحيط الهادئ للانضمام إلى تلك الشراكة.

٤٢ - **السيد كافاندو** (بوركينا فاسو): قا إنه لما كان ممثل جنوب أفريقيا قد تناول بالفعل الكثير من القضايا العامة المعروضة على اللجنة، بالنيابة عن مجموعة الـ ٧٧ والصين، فإنه سيقتصر في ملاحظاته على القضايا التي تمس بلده على الأخص.

٤٣ - واستطرد قائلا إن مؤتمر مونتيري لعام ٢٠٠١ أكد أهمية تعزيز الشراكة لمعالجة قضايا التنمية، وأوصى أيضا باتخاذ تدابير مناسبة. بيد أنه ثبت أن التدابير المتخذة حتى الآن مخيبة للآمال إلى حد ما، وهو يتطلع إلى مؤتمر المتابعة المقرر عقده في قطر في الأشهر المقبلة.

٤٤ - وأردف قائلا إنه بالنظر إلى الحاجة العاجلة إلى إقامة نظام تجاري دولي عادل، وإخفاق مفاوضات الدوحة، ما برح وفد بلده يعمل مع غيره في محاولة لإيجاد طرق لرفع الأسعار التي تُدفع في الأسواق الدولية للمنتجات الزراعية للبلدان النامية، ولا سيما القطن. وبعد أن شدد على عدالة القضية، حث البلدان المتقدمة النمو على وقف تقديم إعانات مالية لإنتاجها الزراعي.

٤٥ - ومضى قائلا إن من الضروري أن تتخذ الدول الأعضاء خطوات عاجلة لمعالجة مسألة الهجرة. وقال إنه لن توجد حلول دائمة إلا عن طريق التشاور والحوار بين بلدان المنشأ، والعبور والمقصد. ولذلك يرحب وفد بلده بالمفاوضات التي جرت في الآونة الأخيرة بشأن القضية بين أوروبا وأفريقيا، وكذلك الحوار الرفيع المستوى الذي جرى في الآونة الأخيرة بشأن الهجرة الدولية والتنمية.

٤٦ - وأضاف قائلا إن الارتفاع الأخير في أسعار النفط أكد الضعف الهيكلي لاقتصادات أقل البلدان نموا، وعدم وجود آلية دولية للحد من أثر ارتفاعات أسعار النفط. ولذلك لابد من تنفيذ برنامج عمل بروكسل. وينبغي منح البلدان النامية غير الساحلية معاملة خاصة وفي سياق مفاوضات منظمة التجارة العالمية، ينبغي أيضا منح تلك البلدان معاملة خاصة وتفضيلية فيما يتعلق بمنتجاتها الزراعية، وفقا لبرنامج عمل ألماتي وتوافق آراء ساو باولو. وفي هذا السياق، عرضت بوركينا فاسو تنظيم اجتماع للبلدان النامية غير الساحلية بشأن موضوع التجارة الدولية خلال النصف الأول من عام ٢٠٠٧.

٤٧ —واختتم قائلا إن بلده يعتزم بقوة الإسهام في إصلاح الأمم المتحدة، ولا سيما مجلسها الاقتصادي والاجتماعي، وسيعمل على تحسين تنسيق منظومة الأمم المتحدة على الطبيعة بغية جعل إجراءات المنظمة متمشية مع سياسات الدول الأعضاء، وبالتالي جعلها أكثر فعالية.

٤٨ - **السيد لوين** (ميانمار): أعاد إلى الأذهان أنه، في الوثيقة الختامية لمؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥، تعهدت الدول الأعضاء بالتزامات للقضاء على الفقر وتعزيز التنمية المستدامة والازدهار العالمي للجميع، وحثت جميع البلدان المتقدمة النمو بتحديد موعد نهائي لتحقيق رقمها المستهدف المعلن بتخصيص ٠,٧ في المائة من ناتجها القومي الإجمالي للمساعدة الإنمائية الرسمية بحلول عام ٢٠١٥.

٤٩ - وفي حين أقر بأنه يجب أن يتحمل كل بلد المسؤولية الأولى عن تنميته، قال إن البلدان النامية لا يمكن أن تنجح بدون برامج عالمية داعمة. وهي تحتاج إلى نظام تجاري منصف ومتوازن يفيد جميع البلدان. ومن شأن تعليق جولة الدوحة للتنمية أن يرتب آثارا عميقة على الجميع. وقد يؤدي الإخفاق في اختتام الجولة إلى استمرار الممارسة المتمثلة في منح إعانات مالية في تجارة المنتجات الزراعية، مما يحرم البلدان النامية من التمتع بفرص متساوية للوصول إلى أسواق المنتجات الزراعية. والفرص المتاحة للتنمية ينبغي ألا تعوقها التدابير الحمائية، بما فيها تلك التي تتخذ انفراديا وتحت ستار المعايير التقنية، والمخاوف البيئية، أو الاجتماعية أو ذات الصلة بحقوق الإنسان.

٥٠ - واختتم قائلا إن ميانمار تعمل من أجل تحقيق التنمية الاقتصادية بدون أي مساعدة من المؤسسات المالية الدولية، وتنتهج استراتيجيات قصيرة وطويلة الأجل لتحقيق هذا الهدف. وفي عالم متزايد العولمة، تواجَه البلدان دائما تحديات رهيبة وفرصا ربما لا يمكن أن تتعامل معها بمفردها. ولذلك يجب أن تتكاتف البلدان النامية والبلدان المتقدمة النمو في شراكة عالمية لمعالجة قضايا العولمة على نحو شامل.

٥١ - **السيد أوتلولي** (بوتسوانا): قال إن الفقر والحرمان مازالا يمثلان تحديين هامين للمجتمع الدولي. وينبغي أن يمثل الازدهار الاقتصادي وارتفاع مستوى المعيشة التراث المشترك للجنس البشري، وألا يكونا حكرا خاصا على قليل من الدول. وتدرك البلدان النامية مسؤوليتها عن وضع الخطة الإنمائية الخاصة بها، ولكن يجب أن تقر الدول الصناعية الثرية بأن الفقر يمثل تحديا يجب عليها أيضا أن تواجهه.

٥٢ - واستطرد قائلا إن الوثيقة الختامية لمؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥ دعت الدول الأعضاء إلى المحافظة على دعمها للبلدان المتوسطة الدخل، وينبغي تنفيذ هذا القرار بالدرجة الضرورية من الجدية. وتشير الدلائل إلى أن البلدان المتوسطة الدخل ستخفق في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. ولن يكون للشراكة العالمية من أجل التنمية أي معنى حقيقي لسكان البلدان النامية إلا إذا نُفِّذت الالتزامات القائمة المتعهد بها في مختلف المؤتمرات الرئيسية ومؤتمرات القمة المتعلقة بالتنمية.

٥٣ - وأضاف قائلا إن بوتسوانا ترحب لذلك باعتماد قرار الجمعية العامة ٢٦٥/٦٠ بشأن متابعة نتائج التنمية لمؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥. بيد أنه يجب تنفيذ القرار بصورة فعالة. وبرغم إنشاء الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا، فإن أفريقيا متأخرة كثيرا عن قارات العالم الأخرى في جهودها المبذولة لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية وستحتاج إلى دعم أكبر ومؤكد من المجتمع الدولي.

٥٤ - ومضى قائلا إن تعليق جولة الدوحة للتنمية مسألة مثيرة لقلق بالغ لدى وفد بلده. ويجب أن تبذل الدول الأعضاء قصارى جهدها لاستئناف المفاوضات والانتهاء بها إلى خاتمة حسنة التوقيت وناجحة. واعتماد القرار المتعلق

بالتجارة الدولية والتنمية، بتوافق الآراء، خلال الدورة الحالية سيمثل خطوة أولى إيجابية. واختتم قائلا إن وفد بلده يتطلع إلى تلقّي التقرير المقبل للأمين العام بشأن الإتساق على نطاق المنظومة. وبالنظر إلى وفرة الالتزامات المتعلقة بالتنمية الدولية، يجب أن تصبح منظومة الأمم المتحدة أكثر تساوقا وتنسيقا.

٥٥ - **السيدة سوار** (نيبال): قالت إن مؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥ أكد أهمية التنمية وشدد على ضرورة اتخاذ تدابير سريعة لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية والأهداف الإنمائية الأخرى المتفق عليها دوليا. والبلدان النامية ملتزمة بتحمل المسؤولية الأولى عن تنميتها، وقد أصبح تحقيق التنمية المستدامة والقضاء على الفقر مطمحها المشترك. ومازالت البلدان الأفقر مهمشة و لم تستفد حتى الآن من الخطة الإنمائية الذي يسير عليه المجتمع الدولي بصورة جماعية.

٥٦ - واستطردت قائلة إن مشكلة الحرمان البشري في العالم النامي لا يمكن معالجتها بدون شراكة حقيقية من أجل التنمية. وقد أثار تعليق جولة الدوحة للتنمية شكوكا عما إذا كانت المفاوضات التجارية المتعددة الأطراف تشمل حقا تركيزا على التنمية. والوعد بضمان الإعفاء من الرسوم، والإعفاء من الحصص ووصول جميع منتجات أقل البلدان نموا إلى أسواق البلدان المتقدمة النمو بدون عائق، طبقا لقواعد منشأ مؤاتية، مازال غير موفى به. وتستحق أقل البلدان نموا اهتماما خاصا. وينبغي ألا تمنح فحسب موارد كافية لتمويل الاستثمار العام وتنمية الهياكل الأساسية بل يجب أيضا أن تتاح لها سبل الوصول إلى التكنولوجيا، بما في ذلك التكنولوجيا الجديدة والسليمة بيئيا، وتخفيف عبء الديون بصورة شاملة.

٥٧ - واختتمت قائلة إن الوفاء بالالتزامات المالية الدولية في المواعيد المحددة يتسم أيضا بأهمية بالغة، وينبغي بذل الجهود لتحسين نوع وكم المعونة وفقا لإعلان باريس بشأن فعالية المعونة. وينبغي أيضا التركيز بصفة خاصة على حالة أقل البلدان نموا الخارجة من النزاع، وعلى البلدان النامية غير الساحلية. وأخيرا، فإن من شأن تنفيذ برنامج عمل ألماتي مساعدة تلك البلدان في الاندماج في الاقتصاد العالمي. وتهدف السياسات الاقتصادية لحكومتها إلى تحسين مناخ الاستثمار وتحقيق النمو القائم على قاعدة عريضة والداعم للفقراء في طابعه. بيد أن نجاحها يتوقف على توافر الموارد وتعبئتها بصورة فعالة؛ ولذلك من الأهمية أن تحصل نيبال على دعم زائد من مجتمع المانحين.

٥٨ - **السيد لاثيف** (ملديف): قال إن حكومته تشعر بقلق بالغ بسبب إخفاق المجتمع الدولي في وقف تدهور البيئة ودعا جميع الدول إلى التقيد بالمعايير التي نص عليها بروتوكول كيوتو وتنفيذ جدول أعمال القرن ٢١، وخطة جوهانسبرغ للتنفيذ واستراتيجية موريشيوس.

٥٩ - واستطرد قائلا إن حواجز التنمية التي تدعو الحاجة إلى التغلب عليها لكي تحقق ملديف الأهداف الإنمائية للألفية تشمل الفروق الإقليمية في الدخل والحصول على الخدمات الاجتماعية، وبطالة الشباب والإناث وعدم المساواة بين الجنسين. ومن المشجع ملاحظة أنه، برغم الدمار الناجم عن التسونامي والضغوط المالية القصيرة الأجل، نجحت ملديف بالفعل في تخفيف حدة الفقر وتوفير التعليم الابتدائي.

٦٠ - ومضى قائلا إن الاختلالات العالمية في النظم الاقتصادية، والمالية والتجارية تشكل عقبة هامة في الطريق أمام تحقيق أهداف التنمية وفي هذا الصدد، تأسف حكومته لإخفاق مفاوضات جولة الدوحة. ومن الحيوي أن تجدد الأمم المتحدة جهودها لتصميم اقتصاد عالمي يعادل قضية عدم المساواة ويصحح الاختلالات العالمية في النظم المالية والتجارية.

٦١ - واختتم قائلا إن من المشجع أن كثيرا من البلدان المتقدمة النمو اتخذت مبادرات لتحقيق الرقم المستهدف للمساعدة الإنمائية الرسمية البالغ ٠,٧ في المائة من الناتج القومي الإجمالي بحلول عام ٢٠١٥. وتدعو حكومة ملديف البلدان الأخرى إلى أن تفعل ذلك أيضا لإمكان تحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا في الموعد المحدد.

٦٢ - تولت السيدة إنتلمان (إستونيا) رئاسة الجلسة.

٦٣ - **السيد أرياس كارديناس** (جمهورية فنزويلا البوليفارية): قال إن انهيار محادثات جولة الدوحة يثبت مرة أخرى أن البلدان المتقدمة النمو ليست لديها الإرادة السياسية للاعتماد على التحرير وتعميقه في الاتفاقات الحالية لمنظمة التجارة العالمية. وإخفاق بعض البلدان في الوفاء بالتزاماتها ليس أكثر من محاولة للإبقاء على السياسات الليبرالية الجديدة الرامية إلى إفادة القلة المميَّزة. وينبغي لمنظمات التنمية المتعددة الأطراف أن تضع في الاعتبار أنه لا يوجد نموذج واحد للتنمية وأن البلدان تتمتع بالحق السيادي في تقرير أولوياتها واستراتيجياتها الإنمائية.

٦٤ - واستطرد قائلا إن فنزويلا تعارض فرض شروط على تقديم المساعدة الإنمائية الرسمية واقترح إضفاء الطابع الديمقراطي على مؤسسات بريتون وودز لإمكان معالجة مشاكل النُظُم بصورة فعالة. وتدعم فنزويلا بصورة نشطة التعاون فيما بين بلدان الجنوب وتعيد إلى الأذهان أن هذا التعاون ينبغي أن يكون مكملا لتعاون الشمال – الجنوب وليس بديلا عنه. وقد يكون إنشاء مصرف للجنوب حلا ممكنا لتحقيق التنمية الحقيقية.

٦٥ - وأضاف قائلا إنه فيما يتعلق بالتنمية المستدامة، هناك حاجة ملحة لتعديل أنماط الإنتاج والاستهلاك الحالية غير القابلة للاستدامة؛ وتعزيز السياسات السكانية المناسبة؛ وإعطاء أولوية صريحة للاحتياجات الخاصة للبلدان النامية.

٦٦ - واختتم قائلا إن البلدان المتقدمة النمو تشترك في تحمل مسؤولية خاصة لمساعدة البلدان النامية المتضررة بتدهور البيئة. وقد وضعت حكومته مجموعة برامج تركز على استخدام الطاقة النظيفة وطبقت تدابير محددة لمساعدة البلدان الشقيقة في حل مشاكلها المتعلقة بالطاقة. وفي محاولة لتعزيز التعاون فيما بين بلدان الجنوب، اعتمدت برنامجا تعاونيا بشأن التصحر مع بلدان أفريقيا، وأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر وقدمت تبرعات مالية كبيرة لمختلف صناديق التنمية.

٦٧ - **السيد صالح** (لبنان): قال إن الاقتصاد العالمي مازال يواجه تحديات كبيرة تشمل، في جملة أمور، اتساع الفجوة الاقتصادية، وعدم توازن النظام التجاري ومشاكل الفقر والبيئة. وتساعد التنمية والاستقرار في تعزيز السلم، وفي هذا الصدد، من الأهمية بوجه خاص تحرير الناس من الحاجة، والظلم الاجتماعي والمرض.

٦٨ - واستطرد قائلا إن تحقيق عالم أفضل يتوقف في جملة أمور على التنفيذ الكامل للأهداف الإنمائية للألفية ونتائج المؤتمرات الاقتصادية والاجتماعية الرئيسية؛ وتخفيض الفجوة التكنولوجية؛ وزيادة اشتراك البلدان النامية في إدارة مؤسسات بريتون وودز؛ وتخفيف عبء الديون؛ وتشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر.

٦٩ - ومضى قائلا إن الحاجة تدعو إلى أن تفعل البلدان المتقدمة النمو المزيد للمساعدة في حل المشاكل التي تواجه البلدان النامية. ويمكنها أن تتيح للبلدان النامية فرصا أكبر للوصول إلى الأسواق بتخفيض أو إلغاء الرسوم الجمركية والحواجز غير الجمركية، ومن ثم زيادة تدفق التجارة في السلع الأساسية والخدمات، ويمكنها أن تعدل الإعانات الزراعية لإتاحة الاتجار بالمنتجات الزراعية بصورة أعدل.

وتدعو الحاجة إلى الوفاء بالالتزامات المتعلقة بالمساعدة الإنمائية الرسمية ومن الضروري استكشاف مصادر ابتكارية للتمويل. وهناك أيضا ضرورة ملحة لشطب الديون المستحقة على أقل البلدان نموا. وفيما يتعلق بالهجرة، ينبغي لبلدان المنشأ والمقصد أن تعمل معا لإيجاد حل لمشكلة استنزاف الأدمغة، التي تؤثر على قطاعي الصحة والتعليم في بلدان المنشأ.

٧٠ - واختتم قائلا إنه، في إطار البند ٤٠ من جدول الأعمال، تؤيد لبنان السيادة الدائمة للشعب الفلسطيني في الأراضي الفلسطينية المحتلة، بما في ذلك القدس الشرقية، وسيادة الشعب العربي في الجولان السورية على موارده الطبيعية. وتؤكد لبنان أيضا حقها غير القابل للتصرف في مواردها المائية.

٧١ - **السيد نديغا** (جمهورية الكنغو): قال إن اللجنة ينبغي أن تواصل العمل من أجل التنفيذ الفعلي للالتزامات المتعهد بها خلال المؤتمرات الرئيسية ومؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥ والتوصيات المنصوص عليها في قرار الجمعية العامة ٦٠/٢٦٥.

٧٢ - واستطرد قائلا إن من غير المشجع بوجه خاص للبلدان النامية أن المفاوضات التجارية لمنظمة التجارة العالمية قد عُلِّقت وأن قضية السلع الأساسية، وهي التي مازالت تمثل السلع الوحيدة التي يمكن أن تبيعها البلدان النامية، لم تُحَل.

٧٣ - وأردف قائلا إن القضايا الأخرى التي تتطلب الاهتمام تشمل التكنولوجيات الجديدة، والديون، وتخفيف حدة الفقر وحفظ البيئة. وتحتاج اللجنة، في مناقشتها للتدابير الممكنة لمكافحة تزايد الفقر، إلى إيلاء اهتمام خاص للقارة الأفريقية، التي تمثل أضعف حلقة في الخطة الإنمائية العالمية.

٧٤ - واختتم قائلا إن رئيس جمهورية الكونغو، بوصفه الرئيس الحالي للاتحاد الأفريقي، مهتم بالتنفيذ الفعلي لمشاريع الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا، نظرا لأهميتها البالغة لكي تحقق أفريقيا الأهداف الإنمائية للألفية.

٧٥ - **السيد صبري** (منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية): قال إن اليونيدو عاقدة العزم لدعم الجهود التي تبذلها الدول الأعضاء لتحقيق التزامات مؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥. وفي سياق بيئة التنمية الصناعية السريعة التطور، تركز اليونيدو على ثلاثة مجالات: تخفيف حدة الفقر عن طريق الأنشطة الإنتاجية، وبناء القدرات التجارية والطاقة والبيئة.

٧٦ - واستطرد قائلا إنه في مجال تخفيف حدة الفقر، تهدف اليونيدو إلى مساعدة الفقراء في الحصول على الدخل، مع التركيز بوجه خاص على البرامج المتخصصة في تنظيم المشاريع وتنمية القطاع الخاص.

٧٧ - وأردف قائلا إنه بموجب برنامجها لبناء القدرات التجارية، تساعد اليونيدو البلدان النامية التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية لتنمية قدراتها الإنتاجية وذات الصلة بالتجارة على حد سواء، بما في ذلك القدرة على العمل وفق اشتراطات السوق في البلدان المتقدمة النمو. وقد اتفقت اليونيدو ومنظمة التجارة العالمية على مضاعفة تعاونهما في هذا المجال.

٧٨ - وأضاف قائلا إن برنامج اليونيدو المتعلق بالطاقة والبيئة يهدف إلى تعزيز التنمية الصناعية المستدامة ويسهم في تحقيق القدرة على الاستدامة البيئية. وتعمل اليونيدو بصورة وثيقة مع الحكومات والهيئات الدولية المختلفة، بما في ذلك مرفق البيئة العالمي، وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة وصندوق بروتوكول مونتريال في إطار برنامجها المتعلق بالطاقة والبيئة.

٧٩ - واختتم قائلا إن اليونيدو تعلق أعلى أهمية على التعاون فيما بين بلدان الجنوب كوسيلة لتعزيز التنمية الصناعية وتقوم بإنشاء شبكة لمراكز التعاون الصناعي في

الهند، والصين، وجنوب أفريقيا وأماكن أخرى لتعزيز التعاون فيما بين بلدان الجنوب في الاستثمارات والتكنولوجيا. وتعمل أيضا مع الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا في سياق برنامجها للتعاون التقني من أجل البلدان الأفريقية.

رفعت الجلسة الساعة ١٢/٥٥.